

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المكتب الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية

مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة

ورقة موقف

حزيران 2020



ضمان أن يكون كل حمل مرغوباً فيه، كل ولادة آمنة، وأن يحقق كل شاب وشابة كامل إمكاناتهم

تركز ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على الوقاية من والتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية، وتمكين الشباب، بما يشمل في حالات الطوارئ والأزمات. صندوق الأمم المتحدة هو الوكالة العالمية المعنية بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات الإنسانية، وهي هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق أعمال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة.

يسعى الصندوق إلى تحقيق ثلاث نتائج تحويلية

صفر من احتياجات تنظيم الأسرة غير المُلباة
صفر من وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها
صفر من العنف القائم على النوع الاجتماعي
والممارسات الضارة

المقدمة

في سياق الأزمة السورية، بعد ٧٠ بالمئة من المحتاجين للمساعدات الإنسانية بالمنطقة من النساء والأطفال، و٢٥ بالمئة من نساء في عمر الإنجاب. تستمر النساء والفتيات في الضرر بصورة غير متناسبة من العنف القائم على النوع الاجتماعي وفي مواجهة عقبات تعترض الحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

تطور خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية

بعد عشر سنوات تقريباً على بداية الأزمة، هناك جملة من العوامل التي عرّضت النساء والفتيات لمخاطر متزايدة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والحاجة إلى الخدمات المتصلة بمكافحته، بما يشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. يشمل هذا الكثير من حالات النزوح، وآليات التكيف السلبية، وتغير الأدوار في الأسرة بين الرجال والنساء، وتزايد التوترات مع المجتمعات المضيفة، وتدهور الوضع الاقتصادي الاجتماعي.

تُظهر الأدلة أن جائحة كوفيد-١٩ فاقمت أكثر من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وزادت من الاحتياجات لدى النساء والفتيات، وأثرت على حصولهن على الخدمات الكفيلة بإنقاذ الحياة. ورغم هذه التحديات، حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان ومعه مجموعات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية الفرعية، تقدماً على صلة ببرامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية:

تقدم المراكز الآمنة للنساء والفتيات مزيداً من الخدمات متعددة القطاعات بجودة عالية، مع التركيز على الدمج الاجتماعي. وفي ٢٠١٩، وصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى نحو ٢,٢٩ مليون نسمة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وأكثر من ١,٢٩ مليون نسمة بخدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. يمثل هذا زيادة بواقع ٢٥ بالمئة في المتوسط بالنسبة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مقارنة بمنجز عام ٢٠١٨.

تم تحقيق خطوات إيجابية نحو تعزيز استخدام المساعدات بالنقود والسائم كأداة فعالة التكلفة لمنع والتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين الوصول إلى الخدمات، لا سيما أثناء انتشار جائحة كوفيد-١٩.

تعتمد برامج الفتيات اليافعات تُهَجاً متكاملة إذ تشمل العائلات والمجتمعات ومقدمي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لتمكين الفتيات اليافعات وإنشاء نظام صحي مستجيب لاحتياجات اليافعات، من أجل تهيئة بيئة داعمة لهن ولحصولهن على حقوقهن الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

أعمال الوقاية الاستراتيجية تتحدى وتغير من التقاليد الاجتماعية الضارة والسلوكيات الاجتماعية الضارة عبر العمل المجتمعي المهيكل، بما يشمل في الأزمات الإنسانية.

الشراكات والمبادرات المبتكرة تستفيد من تطور التكنولوجيا لأغراض المساعدات الإنسانية والتنمية.

إعلاء أولوية إدارة البيانات بين الوكالات بشكل موثوق وآمن لتبصير البرامج وتصميمها وتعزيز التعاون ولدعم أعمال المناصرة.

يتم تعديل الأعمال لتواكب سياق جائحة كوفيد-١٩ بشكل سريع وفعال وآمن، للاحتفاظ بقدرة الوصول اللازمة للخدمات عالية الجودة، بما يشمل الخدمات في المناطق النائية وعبر آليات تقديم الخدمة المتنقلة وعبر الإنترنت.

عوامل التمكين

هناك جملة من العوامل التي أسهمت في هذه التطورات الإيجابية، فعلى سبيل المثال، القيادة القوية في تنسيق مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي إذ تقدم المرافق والمنشآت رداً متسقاً مع وضوح الأولويات الاستراتيجية ومع استخدام الموارد المحدودة بفعالية. هناك أيضاً التزام كبير بتطوير المعرفة والقدرات الخاصة بمقدمي الخدمة المتخصصين وغير المتخصصين المعنيين بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي لتحسين خدمة النساء والفتيات والثقة المتزايدة من المجتمع إزاء تقديم الخدمة بشكل جيد ومع حفظ السرية يُرجم إلى تحسن سلوك السعي للحصول على الخدمة.

إضافة إلى ما سبق، تم تكريس جهود لرصد آثار تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية عبر مؤشرات وأدوات رصد النتائج. رصد التأثير/المردود ساعد في توجيه تصميم البرامج وتعظيم عوائد الاستثمارات وأظهر مستوى مرتفع من الرضا، وتزايد الإحساس بالسلامة في أوساط من يحصلون على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. لقد ساهم تزايد التركيز على العمل الإنساني والتنمية معاً بضمغان مزيد من الترابط بين التعامل مع الأزمة على جانب والتنمية طويلة الأجل على الجانب الآخر. يمكن للمجموعات الفرعية أن تعزز من النظر الوطنية المعنية بإتاحة الوصول الآمن للخدمات عالية الجودة والاستثمار في التغيير الاجتماعي. لكن هذه الجهود يجب ألا تأتي على حساب التعامل مع الأزمة الإنسانية، التي تبقى الجهود المكثفة لها مطلوبة، وأخيراً، التمويل المرن على عدة سنوات الذي يسمح بتعدلات سريعة في البرامج، فضلاً عن استمرارية الخدمات، وتدخلات الوقاية طويلة الأجل، والاستثمارات القابلة للتنبؤ في المنظومات الوطنية.

التوصيات

على المانحين وصناع القرار والقيادة الإنسانية دور مهم يلعبونه لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الفرعية المعنية بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، للاستفادة من التقدم المحرز وتحسين التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية من خلال توسيع نطاق الخدمات وجعلها ممنهجة وفرض الطابع المؤسسي على الممارسات والأعمال التي لها مردود كبير. لكن في سياق جائحة كوفيد-١٩ فإن تقدير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن يتعرض للخطر إذا تم تشتيت الأولوية إلى التداخيات الصحية اللازمة حصرًا. إذًا، على المانحين وصناع القرار الاستمرار في إعلاء أولوية ما يلي:

البرامج الشاملة والمتخصصة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية بصفتها خدمات ضرورية كغاية إنقاذ الحياة، لا سيما في فترات الأزمات الصحية العامة مثل كوفيد-١٩. جميع برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي وتشمل مراكز النساء والفتيات الآمنة والخدمات المتنقلة، فضلاً عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا بد أن تعتبر خدمات أساسية وضرورية يجب الحفاظ على استمرار تقديمها.

التمويل المخصص لبرامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية يجب أن يستمر، والأهم أنه يجب أن يلبى الاحتياجات المتزايدة التي جاءت مع انتشار فيروس كوفيد-١٩.

لا يزال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي مسؤولية مشتركة. على المانحين وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، أدوار هامة في تخفيف آثار هذا العنف.

زيادة الاستثمارات في البرامج التي تلبى احتياجات النساء والمراهقات والأشخاص ذوي الإعاقة، والذين هم أكثر عرضة لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يجب زيادة التمويل المرن متعدد السنوات المخصص للمجموعات الفرعية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما يشمل ذلك الموجه إلى الشركاء المحليين، إذ ثبت أن قابلية التنبؤ بالتمويل واستمراره عاملاً بالغ الأهمية لتحسين جودة التعامل ولتعظيم فائدة البرامج التي تتعاطى مع الاحتياجات الإنسانية والتنمية الأطول أجلاً في آن.

لمزيد من المعلومات:

جينيفر ميكيل

رئيسة المكتب الإقليمي لدعم سوريا
miquel@unfpa.org

شيرين سعد الله

المستشارة الإقليمية لتعبئة الموارد والشراكة
المكتب الإقليمي للدول العربية
saadallah@unfpa.org